

راهنـتـ عـلـيـهـ قـوـيـ الثـورـةـ المـضـادـةـ..

اعتصـامـ "الـرحـيلـ 2ـ" يـسـقطـ سـرـيـعـاـ

كتبه أنيس العرقوبي | 3 يونيو، 2020



تعيش التجربة التونسية على وقع محاولات قوى الثورة المضادة لاجهاضها وإعادتها إلى المربع الأول لا قبل 14 يناير، وذلك عن طريق إرباك المشهد السياسي وتعطيل عملية الانتقال الناجحة نسبياً رغم الهنات، كما اتخذت أشكالاً أخرى بدءاً من الاستثمار في الاغتيالات (الشهيدان بلعيد والبراهمي) إلى بث الفوضى والعنف في البلاد، إضافة إلى تعطيل الاستثمارات وإغطاب عجلة الإنتاج من خلال الإضرابات العشوائية المتكررة، وصولاً إلى العمل على تشويه صورة الثورة في الخارج.

ماكينة الثورة المضادة لم تهدأ يوماً منذ الإطاحة بنظام بن علي، ومع تحرير حكومة الوفاق الليبية المعترف بها دولياً قاعدة الوطنية الإستراتيجية وتغيير موازين القوى في ليبيا، تحولت الجارة تونس إلى ساحة للجدل السياسي ومسرحًا لقوى خارجية تعمل على إرباك الوضع، خاصة بعد اتصال رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي برئيس حكومة الوفاق فايز السراج، وتقدمت كتل “تحيا تونس” (14 مقعداً) و”قلب تونس” (29 مقعداً) و”الإصلاح” (16 مقعداً) و”المستقبل” (8 مقاعد)، في البرلمان التونسي، بلائحة تطالب بعقد جلسة حوار مع رئيس البرلمان لتوضيح مواقفه السياسية الإقليمية، خاصة فيما يتعلق بالملف الليبي، فيما كان سقف مطالب بعض الأطراف المحلية المدعومة من الإمارات عالياً ووصل حد الدعوة لاسقاط البرلمان.

النادون بتنحي رئيس البرلمان وإسقاط المؤسسة، ينقسمون إلى شقين: الأول بقيادة المحامي والناشط السياسي عماد بن حليمة الذي دعا إلى تنظيم اعتصام 1 من يونيو/حزيران 2020، من أجل عزل راشد الغنوشي من منصبه ومساءلته عن دوره الإقليمي، وهو ما لم ينجح فيه، إذ بعد ساعتين من بداية الاعتصام أعلن بن حليمة تعليقه بسبب قلة المشاركين.

أما الفريق الثاني فتقوده عضو سابق في البرلمان التونسي عن حزب نداء تونس، فاطمة المسدي ويدعو إلى الاعتصام يوم 14 من يونيو/حزيران 2020 أمام البرلمان، من أجل المطالبة بحله نهائياً والاستفتاء على النظام السياسي في البلاد، والذهباب نحو انتخابات جديدة ويساندها في هذه المطالب بعض الشخصيات السياسية التي خسرت مكانها في المشهد بانتخابات 2019.

وتناول رواد موقع التواصل في تونس، خلال الفترة الأخيرة، وثيقة منسوبة لجهة تُسمى نفسها "هيئة الإنقاذ الوطني"، دعت فيها إلى " حل البرلمان والأحزاب والمطالبة بمحاسبتها وتعليق العمل بالدستور ومراجعة قوانين ما بعد الثورة وإعادة صياغتها والصادقة عليها باستفتاء شعبي".

سقوط قياسي

بحسب الصور والفيديوهات التي نقلتها وسائل الإعلام المحلية، لم يتجاوز عدد الذين خرجوا دعماً لحرأك ما سمي باعتصام الرحيل 2 أمام البرلمان التونسي، الـ30 نفراً على أقصى تقدير رغم التجييش الإعلامي والتحشيد عبر مواقع التواصل الاجتماعي لأكثر من أسبوعين، وهو الأمر الذي دفع السلطات التونسية سابقاً إلى نشر قوات أمنية لتطويق مقر البرلمان تحسباً لأي طارئ خلال الاعتصام.

قبالة البرلمان التونسي، وقف المحامي عماد بن حليمة الذي يقود الدعوات إلى تغيير الدستور وتعديل النظام السياسي للبلاد وإزاحة زعيم حزب النهضة راشد الغنوши عن رئاسة البرلمان، بين أنصاره معلنًا انطلاق "اعتصام الرحيل 2" وتعليقه في ذات اليوم التزاماً بإجراءات الحجر الصحي الموجه، على حد تعبيره، والحال أن تغيب الجماهير والناصرين عن الحدث أثار صدمة في نفس أبرز الوجوه التي تقود الحراك، ما أجبره، وفق المراقبين، على تعليق الحراك متعللاً بجائحة كورونا.

وفي السياق ذاته، يؤكد المراقبون أن الحراك الذي دعت إليه شخصيات غير وازنة في المشهد السياسي ولا تحظى بأي تأثير في المجتمع التونسي، دام على وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي أكثر من الأرض، فيما يرى آخرون أنه بالون اختبار جديد تجريه قوى الثورة المضادة لجس نبض الشارع تميّزاً لخطوة يتم التحضير لها لاحقاً، خاصة أنها ساندت في وقت سابق تحركات مماثلة على غرار حملة "السترات الحمراء" التي أطلقت في ديسمبر/كانون الأول 2018.

نسخة مشوهة

”الرحيل 2“ هو نسخة مشوهة من اعتصام باردو (2013) الذي جاء في سياقٍ خاصٍ به، ففي تلك الفترة عرفت تونس استقطاباً حاداً بين الحكومة (الترويكا) تقودها حركة النهضة وأطراف في المعارضة بزعامة الباجي قائد السبسي الذي كان ينظر إليه على أنه شخصية جامعة لأحزاب خارج السلطة، إضافة إلى أنه كان نتاج تصاعد العمليات الإرهابية التي اغتيل على إثرها المعارض القومي الناصري محمد البراهimi أمام منزله في 25 من يوليو/تموز، ومن قبله المعارض شكري بلعيد، وانتهى الحراك الذي دام أسبوعين تقريراً بتوافق الشيختين (الفنوشي والسبسي) وتبني مقتراحات الحوار الوطني الذي قاده اتحاد الشغل بين الفرقاء السياسيين، ووضع حكومة غير متحزبة (تكنوقراط) أشرف على انتخابات 2014.

المقارنة بين الاعتصامين لا تستقيم لعدة اعتبارات أهمها أن الحراك الأخير (الرحيل 2) لا تقوده شخصيات وطنية معروفة ولا يحظى بدعم من الأحزاب السياسية، فحزب الحر الدستوري الذي تترعنه عبير موسى أعلن تبرؤه من الاعتصام، وكذلك فعل النائب بالبرلمان عن حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد منجي الروحي، وهي خطوة اعتبرها ناشطون على منصات التواصل تأتي في إطار درايتهم المسقبة بالفشل للذرائع الذي سيمني به الحراك.

عبير موسى ومنجي الروحي يتبرآن من اعتصام الرحيل 2
الخوف يجري الجوف يا جماعة؟

massaoudi Abdelghali (@Massaoudi16) [May 29, 2020](#) –

من جانبه، سارع الاتحاد العام التونسي للشغل إلى نفي علاقته بالحراك، معلناً إصدار عقوبات تأديبية في حق امرأة متقدعة من خطوط الجوية، وذلك بعد رفعها شعار منظمة الشغيلة دون علم هيأكله خلال اعتصام ”الرحيل 2“، مشيراً إلى أنه تم إقحام الاتحاد عنوة في وقفة عماد بن حليمة أمام البرلمان.

إضافة إلى ذلك، فإن دعوات إلغاء دستور 2014 وتغيير النظام السياسي الحالي وحل البرلمان وإسقاط رئيسه، أثارت شبّهات بشأن مقصدها الخفية خاصة أن تونس تعاني من أزمة اقتصادية واجتماعية، وهو ما عبر عنه الناشط السياسي برهان بسيس في تصريح سابق، بالقول: ”تحشيد الناس للمطالبة بتغيير النظام السياسي ليس مناسباً“، مضيّقاً ”في النهاية التاريخ لا يعيد نفسه وإن عاد فستكون مهزلة.“.

سخرية واسعة

وقف المحامي عماد بن حليمة وحيداً أمام البرلمان التونسي بسبب ضعف عدد الحضور وسرعة تعليق الوقفة الاحتجاجية بتعلة جائحة كورونا أثار سخرية واسعة على منصات التواصل الاجتماعي، حيث كتب عبد الرحمن بن شعبان مغرداً على تويتر: "مليونية اعتصام الرحيل 2 مباشرة من باردو.. عدد الحاضرين 7 باعتبار السائق"، في إشارة إلى سيارة الأجرة التي يستعملها التونسيون في رحلاتهم بين المحافظات.

مليونية اعتصام الرحيل 2 مباشرة من باردو ... عدد الحاضرين 7 باعتبار السائق ???
pic.twitter.com/91dtZmwVKg

Abderrahmen Ben Chaabene (@Abderra59478768) [June 1, 2020](#) —

أما مهران مي فنشر صورة لولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد على صفحته بموقع فيسبوك موشحاً عليها "سأخبر الله بكل شيء"، وكتب: "بعد ما أنفق أمواله على اعتصام الرحيل وتم التحيل عليه".

بدوره كتب محمد الأنور العزوزي على فيسبوك: "عماد بن حليمة كان قد طالب في وقت سابق على صفحته الشخصية بتنظيم حفلات خيرية دون حضور جمهور تخصص مداخيلها للعائلات المتضررة من الكورونا، وهذا هو اليوم يقود أقصر اعتصام في التاريخ، وكذلك دون حضور جمهور، لا بد أن يكتب اسم هذا الرجل في صفحة العباقة التونسيين ويساهم له تمثال يخلد ذكراه في الأجيال اللاحقة، فمثله مكسب نادر لوطننا العزيز".

تندر التونسيين باعتصام الرحيل لم يقف عند القائمين عليه أو غياب الجمهور بل طال اللافتات التي حملها بعض المحتجين وحجم الأخطاء اللغوية بها، حيث علق مغرد تحت اسم صقر قريش على تويتر على إحدى اللافتات بالقول: "الشعب يوريد، مسخرة، هذا الذي لا يعرف حق كتابة جملة مفيدة وبخط مقروء يطالب بحل البرلمان. قمة السريالية".

الشعب يوريد. مسخرة، هذا الذي لا يعرف حق كتابة جملة مفيدة و بخط مقروء يطالب بحل البرلمان. قمة السريالية.....

<https://t.co/UNdd9AgjNs>

Saqru Quraish (@QuraishSaqru) [June 1, 2020](#) —

فشل متعدد

ضربة أخرى في خصر قوى الثورة المضادة وعلى رأسها الإمارات التي تقود حرباً دون هدف على أرض تونس من أجل شيطنة الثورات العربية والعمل على تسهيل عودة الأنظمة العسكرية والحكم الاستبدادي، واستنساخ تجربة السياسي في مصر أو اللواء المتقادم خليفة حفتر في ليبيا، مجندةً أذرعًا إعلامية وأحزابًا سياسية محلية لترذيل التجربة الديمقراطية ورموزها.

وتلعب بعض وسائل الإعلام التونسية أدوارًا سلبية من خلال انخراطها في محاولات قوى الثورة المضادة لتشويه الثورة والحط من قيمة الإنجازات للحقيقة في البلاد بفضل الانتقال الديمقراطي، أو ببث الفوضى وضرب السلم الاجتماعي من أجل تسهيل مشاريع استعادة البق القديمة للسلطة السياسية.

من جانبها، دخلت وسائل الإعلام العربية المملوكة إماراتياً وسعودياً بقوة على الخط وانخرطت في حملة التجييش ضد مؤسسات الدولة في تونس من خلال نشر تقارير منها المزيف ومنها المبالغ فيه، وأعطت الحراك زخماً وحجماً أكبر مما يستحق، وفيما يلي بعض عناوين الأخبار والتقارير:

- قناة "العربية الحدث" السعودية بثت خبراً كاذباً عن إضراب عام في تونس، للمطالبة بإقالة رئيس البرلمان ورئيس حزب "حركة النهضة" راشد الغنوشي.
- العين الإماراتية: "اعتصام الرحيل 2" .. شبح غضب 2013 يرعب "إخوان" تونس".
- قناة "الغد" المملوكة إماراتياً بثت تقريراً مفبركاً ادعت فيه وجود مظاهرات في 7 محافظات تونسية واستخدمت صوراً قديمة لا علاقة لها بالوضع.

التحشيد الإعلامي العربي لدفع الشارع التونسي إلى التحرك لترجيح كفة جهات رفضها الصندوق، أرجعه الباحث الجامعي في الفلسفة السياسية، رياض الشعبي، في تصريحات سابقة، إلى "جبهة سياسية وأيديولوجية ترى أنها متضررة من الديمقراطي، ولا تستطيع الحفاظ على مصالحها في ظل العودة إلى الشعب والإرادة الشعبية"، مضيفاً "لذلك تجتمع هذه القوى ذات التأثير الإقليمي لتلتقي مع لوبيات فساد داخلي إعلامي وسياسي ومالي، محاولة الرجوع بالوضع السياسي في تونس إلى ما قبل ثورة 14 يناير ولو بعناوين جديدة وسميات مختلفة".

بدوره، أكد رئيس البرلمان التونسي وزعيم حركة النهضة أن دعوى حل البرلمان خارج النص الدستوري والقانون وفيها الكثير من الالتباس، وتحيل في سياقها الحالي إلى مخططات لضرب الاستقرار في البلاد وإرباك مؤسسات الدولة وتعطيل مصالح المواطنين، مضيفاً: "هي مخططات لم تعد خافية على أحد، وتتقاطع مع أجندات محلية وإقليمية لتعطيل مسار الانتقال الديمقراطي الذي تعيشه بلادنا، وإسقاط تجربة فريدة باتت تقض مضاجع الانقلابيين والفوضويين، وما نشهده من حملات تحريض وصناعة لأوهام عن احتجاجات في تونس في وسائل إعلام أجنبية مشبوهة، هو دليل إضافي على ما تجاهله التجربة التونسية من مشاريع تخريب".

بالمحصلة، يمكن القول إن بناء دولة ديمقراطية تقوم على المؤسسات الدستورية هي مسؤولية مشتركة بين كل الأطياف السياسية ومكونات المجتمع دون استثناء، والمسار الثوري بطبيعته صراع فكري يسمح بتجدد رؤى النخب وقراءاتها وبإعادة إنتاج حركة فكرية متنورة، لذلك فإن التونسيين مدعوون إلى مواصلة المسيرة بالطرق السلمية التي تبنتها ثورة 14 يناير، المتمثلة أساساً في الاحتكام إلى صناديق الاقتراع وإرجاع الأمر لأصحابه (الشعب)، فمكاسب الانتقال الديمقراطي في تونس كثيرة رغم العثرات والانتكاسات.

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/37212>